التنافس الروسي – التركي على مصادر الطاقة

م.د. ايات ناصر جابر
كلية اصول الدين الجامعة

الملخص:
ان روسيا الاتحادية وتركيا دولتين كبيرتين ليس بمعيار القوة بمفهومها الواسع فحسب وإنما بمعايير القدرة أيضا بمعنى التأثير المتبادل بينهما من جانب ، والتأثير في علاقات الصراع والتعاون بالمحيط القريب منها من جانب أخر ، وهذا المحيط القريب منها يتسم بأنه محيط مفعم بالصراعات والنزاعات التي تعود جذور البعض منها إلى أيام الحرب الباردة ، وما تلاها من تغيير جذري في صورة لم يعهدها العالم من هيمنة أحادية للولايات المتحدة الامريكية على كافة مفاصل الحراك الدولي والسيطرة على اغلب القرارات والاتفاقيات والمعاهدات الصادرة نتيجة هذا الحراك ، ومن ثم انتشار الارهاب الاصولي في الشرق الاوسط على وجه التحديد ، ووصول حلف الشمال الاطلسي على الحدود الروسية ، مما دفع البلدان للتفكير والعمل على عمل صورة جديدة في العلاقات الدولية من خلال التوجه نحو المقتربات والمشتركات فيما بينهما ، فروسيا الاتحادية تسعى الى اخذ دورها كدولة كبرى في الجماعة الدولية ، بسبب كونها تشغل مساحة مهمة وذات تأثير وهو الجزء الشمالي من منطقة أوراسيا ، وهي ترتبط بقارة اوروبا واسيا الوسطى وشرق اسيا ، فضلا عن كونها دولة اوروبية ذات عمق اسيوي ، اما تركيا فهي قوة اقليمية صاعدة ذات ثقل ديموغرافي ،تمتاز بموقع استراتيجي ساهم في تعدد الدوائر الدولية (الأوروبية ، الغربية الأطلسية، الشرق أوسطية ، آسيا الوسطى و القوقاز - الإسلامية ، البلقان ، البحر الاسود) ومن هنا تأتي أهمية سياساتها الخارجية وتحركاتها على المستوى الاقليمي والدولي ، فمن ما ذكر اعلاه ان يتبين ان الدولتين تنتميان إلى بيئة متشابهة لا جغرافيا فقط بل سياسياً واقتصادياً أيضا ، ولذلك يكون لمثل هذه العلاقة التأثير البالغ على الصعيدين الاقليمي والدولي و على الرغم من أن كل الصراعات والتنافس الموجود في المنطقة، إلا أنه لا يمكن لأحد تجاهل الدور الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز بوصفها قوة حقيقية، وطرفاً فاعلاً في المنطقة، خاصة مع عودة روسيا للعب دور فاعل في شؤون المنطقة، هكذا اتضحت معالم التنافس الروسي التركي؛ حيث بدأ كل طرف يعمل على إعادة صياغة شبكة علاقاته الإقليمية والدولية على نحو يخدم تحقيق مصالحه في المنطقة.
الكلمات المفتاحية: روسيا، تركيا، الطاقة، المتغيرات الدولية، االاقليمية، القوقاز

Russian-Turkish Competition Over Energy Resources

Dr. Ayat Naser Jaber
University College of Fundamentals of Religion

Summary:
The Russian Federation and Turkey are two large countries, not only in terms of power in its broad sense, but also in terms of ability in the sense of mutual influence between them on the one hand, and influence in the relations of conflict and cooperation in the surrounding area close to it on the other hand, and this area close to it is characterized as an environment full of conflicts and conflicts, some of which have their roots Until the days of the Cold War, and the subsequent radical change in an image the world had not known of unilateral hegemony of the United States of America over all the joints of the international movement and the control of most of the decisions, agreements and treaties issued as a result of this movement, and then the spread of fundamentalist terrorism in the Middle East in particular, and the arrival of NATO on the

Russian borders, which prompted the countries to think and work on creating a new image in international relations by moving towards approaches and commonalities between them, the Russian Federation seeks to take its role as a major country in the international community, because it occupies an important and influential area, which is the northern part It is from the Eurasia region, and it is linked to the continent of Europe, Central Asia and East Asia, as well as being a European country with an Asian depth. Turkey is an emerging regional power with demographic weight, characterized by a strategic location that contributed to the multiplicity of international circles (European, Western Atlantic, Middle Eastern, Central Asia and the Caucasus - Islamic, Balkans, Black Sea) and hence the importance of its foreign policies and movements at the regional and international levels, From what was mentioned above, it becomes clear that the two countries belong to a similar environment, not only geographically, but also politically and economically, and therefore such a relationship has a great impact on the regional and international levels, and despite all the conflicts and competition that exist in the region, no one can ignore the role Russia in Central Asia and the Caucasus as a real power and an active player in the region, especially with the return of Russia to play an active role in the affairs of the region. This is how the features of the Russian-Turkish rivalry became clear. As each party began working to reformulate its network of regional and international relations in a way that serves the realization of its interests in the region.

Keywords: Russia, Turkey, energy, international, regional variables, the Caucasus

أهمية البحث :

تكمن اهمية دراسة التنافس الروسي – التركي على الطاقة ومصادرها وتأثير في العلاقات بين دولتين من الدول المهمة والمحورية وذات الثقل على المستوى الاقليمي وكذلك على المستوى الدولي ، في اطار الجماعة الدولية ، وكذلك باعتبار ان كلا من روسيـــا الاتحادية وتركيا دولتين كبيرتين ليس بمعيار القوة بمفهومها الواسع فحسب وإنما بمعايير القدرة أيضا بمعنى التأثير المتبادل بينهما من جانب ، والتأثير في علاقات الصراع والتعاون بالمحيط القريب منها من جانب أخر ، وهذا المحيط القريب منها يتسم بأنه محيط مفعم بالصراعات والنزاعات التي تعود جذور البعض منها إلى أيام الحرب الباردة ، وما تلاها من تغيير جذري في صورة لم يعهدها العالم من هيمنة أحادية للولايات المتحدة الامريكية على كافة مفاصل الحراك الدولي والسيطرة على اغلب القرارات والاتفاقيات والمعاهدات الصادرة نتيجة هذا الحراك ، ومن ثم انتشار الارهاب الاصولي في الشرق الاوسط على وجه التحديد ، ووصول حلف الشمال الاطلسي على الحدود الروسية ، مما دفع البلدان للتفكير والعمل على عمل صورة جديدة في العلاقات الدولية من خلال التوجه نحو المقتربات والمشتركات فيما بينهما ، فروسيـــا الاتحادية تسعى الى اخذ دورها كدولة كبرى في الجماعة الدولية ، بسبب كونها تشغل مساحة مهمة وذات تأثير وهو الجزء الشمالي من منطقة أوراسيا ، وهي ترتبط بقارة اوروبا واسيا الوسطى وشرق اسيا ، فضلا عن كونها دولة اوروبية ذات عمق اسيوي ، اما تركيا فهي قوة اقليمية صاعدة ذات ثقل ديموغرافي ،تمتاز بموقع استراتيجي ساهم في تعدد الدوائر الدولية (الأوروبية ، الغربية الأطلسية، الشرق أوسطية ، آسيا الوسطى و القوقاز - الإسلامية ، البلقان ، البحر الاسود) ومن هنا تأتي أهمية سياساتها الخارجية وتحركاتها على المستوى الاقليمي والدولي ، فمن ما ذكر اعلاه ان يتبين ان الدولتين تنتميان إلى بيئة متشابهة لا جغرافيا فقط بل سياسياً واقتصادياً أيضا ، ولذلك يكون لمثل هذه العلاقة التأثير البالغ على الصعيدين الاقليمي والدولي .

اهداف البحث :

تتجلى أهداف هذه الدراسة في البحث في التنافس الروسي - التركي وابراز مكامن التأثير والتأثر داخل هذه العلاقة بين البلدين على الصعيد الداخلي، وعلى الصعيد الخارجي مع البلدان الاخرى من خلال التالي:

- استعراض أهمية الطاقة لكل من روسيـــا و تركيا وتأثيرها على العلاقات بين البلدين .
- إبراز دور المؤثرات الداخلية والخارجية في مسيرة العلاقات الروسية التركية على مستويات التجاذب والتنافر .
- توضيح دور المتغيرات الإقليمية والدولية في على العلاقات بين البلدين فيما يخص الطاقة .
- تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه كل من روسيـــا وتركيا في مناطق وجود الطاقة، ومدى تأثير كل منهما في هذه المناطق .

إشكالية البحث :

في كل علاقة بين دولتين هنالك عوامل داخلية وخارجية تحدد طبيعة هذه العلاقة ومدى استمراريتها ، والاسباب التي تؤدي إلى التقارب في العلاقات تارة والتذبذب إلى حد التنافر تارة أخرى، ومن أهم الامور هي الطاقة وطرق امداداتها، ومما سبق تثار التساؤلات التالية :

1-ما مدى تأثير الطاقة وممراتها على العلاقات الروسية – التركية ؟

2-ما مدى تأثر التنافس الإقليمي والدولي على الطاقة ومصادرها في القـــوقـاز واسـيا الـوسطى بالعلاقات الروسية - التركية؟

3-ما تأثير العوامل الداخلية والخارجية على العلاقات الروسية - التركية ؟

فرضية البحث :

تفترض هذه الدراسة أن الطاقة من أهم المؤثرات في سير العلاقات الروسية – التركية، وأنها لم تعد قائمة على اساس العداء ، وإنما علاقات تتصف بالمد والجزر والتقارب والتباعد ، وبالتالي فأن فرضية البحث تستند على عدة نقاط وهي :

-إن تطور العلاقات الروسية – التركية سلباً كان أو أيجاباً محكوم وفقاً للوصول الى مصادر الطاقة والهيمنة عليها .

-إن العوامل الداخلية والخارجية لكلا البلدين لها أثر واضح في تطور العلاقات بينهما سلباً أو أيجاباً .

-إن المتغيرات الدولية والإقليمية هي التي تسهم في دفع العلاقات بين البلدين إلى التقارب أو التباعد .

المحور الاول

أهمية الطاقة لروسيـــا و تركيا

إنَّ تاريخ العلاقات الروسية التركية يقوم على اساس التناف، وخاصة على الطاقة ومصادرها، وعلى مدار التاريخ أخذت هذه العلاقات أبعاداً مختلفة مع انهيار الامبراطوريتين الروسية والعثمانية في بداية القرن العشرين، وسرعان ما شكلت الحرب الباردة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية من جهة، وتموضع الدولتين في كتلتين متخاصمتين من جهة آخرى إلى اعادت العلاقات الروسية التركية إلى بيئة التنافس من جديد، وبعد أن وضعت الحرب الباردة اوزارها اخذت العلاقات الثنائية للتشكل من جديد بأبعادها الاقليمية والدولية بشكل مواز للتطورات التي يشهدها العالم، إذ شهدت العلاقات الروسية – التركية في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ذروة تطورها، كما شكلت الظروف الاقتصادية والمتغيرات السياسية التي شهدتها الدولتان في بداية هذا العقد فرصة لاعادة النظر في علاقاتهما السابقة، فبوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين تبنت كل منهما استراتيجية جديدة لاستعادة الدور الفاعل على الساحتين الاقليمية والدولية، فضلاً عن رغبة الدولتين في احياء الأرث الامبراطوري الذي كان لكل منهما

، فقد تطلب صعودهما من الناحية الاقتصادية خاصة، ضرورة تعزيز التعاون بينهما في ضوء وفرة المصالح المشتركة وتنوعها .

ولعلنا لا نعدو جانب الحقيقة إذ قلنا بإن سنوات التسعينات من القرن العشرين تعد مرحلة البحث عن الارضية للعلاقات الروسية التركية، ورغم ان العلاقات خلال هذه المرحلة لم تتطور وفقا للشكل المخطط له، فأن الطرفين أدركا أنه يمكن لهما أن يكونا على اتصال فيما بينها، بعيداً عن اجواء الحرب الباردة والصراعات، وقد اتسمت هذه الفترة بمحاولات احداث نفوذ في (القفقاس واسيا الوسطى) اللتين تشكلان ساحة اهتمام البلدين، وكان سلوك تركيا تجاه المسألة الشيشانية وسلوك روسيـــا تجاه مسألة حزب العمال الكردستانيPKK، يشكلان الاسباب الرئيسية لاختلاف الطرفين في المسائل الواقعة في مناطق المذكورة في هذه المرحلة، لكن مع تسنم فلاديمير بوتن السلطة السياسية في نهاية تسعينيات القرن العشرين، والخطوات المختلفة التي اتخذتها تركيا أبعد تاثير الازمات الاثنية في العلاقات الثنائية إلى حد كبير، فتمكنت كل من موسكو وانقره في بداية الالفية الثالثة من ايجاد ارضية مشتركة لاستثمار وتطوير الفرص المتبادلة بينهما حيث اتجهت علاقتهما نحو مرحلة اكثر واقعية، ترتكز اساساً على التعاون بدلاً من الصراع، كما شهدت العلاقات الروسية – التركية تقارباً ملحوظاً على الصعيدين السياسي والدبلوماسي فضلاً عن الصعيد الاقتصادي خصوصاً بعد ان تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002، ومن أجل رفع مستوى العلاقات بين البلدين إلى ابعاد مختلة اغتنمت فرص التعاون البيني في المجالات المختلفة من التجاري إلى الثقافي بنجاح ملحوظ، ولا سيما في سنوات الألفية الثالثة، على الرغم من بعض النكسات التي شهدتها العلاقات لكنها اكتسبت صورة جميلة من التسارع بتأثير السلطة السياسية الحاكمة في كلا البلدين، فالاهتمام الذي أبدته حكومة حزب العدالة والتنمية لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، ولا سيما في الخطابات التي تضمنها بيان الحزب الانتخابي، والذي تبنى فيه خطابا مفاده "ستقوم العلاقات مع روسيـــا الاتحادية والقفقاس وآسيا الوسطى على أساس التعاون بدل التنافس"، وعرض الموقف نفسه في البيان الانتخابي لاعوام (2007، 2011، 2015)، ومع مرور الزمن آخذت العلاقات الروسية والقفقاس تتبوأ موقعا أوسع في البيانات الانتخابية وقد انعكس هذا الموقف إلى طرح جزء خاص بروسيـــا والقفقاس تحت عنوان منفصل في البيان الانتخابي لعام (2011)، كما أن الدولتين اولتا اهتماما خاصا في تطوير العلاقات بينهما، فقد شهدت العلاقات التجارية بين البلدين قفزة كبيرة بوصفها مظهراً من مظاهر "تصفير المشكلات" في علاقتهما، والتعاون الاقتصادي الكامل، إذ بينما تلبي روسيـــا حاجات تركيا من الغاز الطبيعي بدأت الشركات التركية بتنفيذ مشروعات ضخمة في روسيـــا، ومع الغاء تأشيرات الدخول التبادل مع روسيـــا اكتسبت العلاقات السياسية والاقتصادية تسارعاً جديداً، وهذه التطورات التي شهدتها العلاقات الروسية التركية تمنح الفرصة لنشوء ارضية جديدة للتعاون المشترك في مختلف المجالات الإقليمية، من القفقاس حتى آسيا الوسطى[1] .

وعلى أساس ما تقدم، سيتم تقسيم هذا المحور إلى :

اولا : الغاز وتأثيرها على العلاقات الروسية- التركية:

اتسمت العلاقات الروسية – التركية بالتقارب الملموس خصوصاً عند وصول حزب العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب اردوغان) الى سدة الحكم عام 2002 وقد تجلى ذلك في علاقتهما الاقتصادية وبالاخص في مجال الطاقة والملاحظ انه بعد اسقاط الاتراك للطائرة الروسية وتوتر العلاقات بين البلدين لم تقرر موسكو قطع امدادات الغاز الطبيعي الى تركيا او ايقاف التفاوض بانشاء مشروع السيل التركي[*] وحتى محطة الكهروذرية في جنوب مرسين لم تكن ضمن الاجراءات العقابية على انقرة بعد اسقاطها الطائرة الروسية، والمعروف ان اعتماد تركيا على الغاز الطبيعي الروسي، ازداد من العام 2002 الى

عام 2004 من (17,624 مليار دولار) الى (22,174 مليار دولار)، كما زاد التعاون بينهما في مجال الطاقة تدريجيا حتى العام 2008 اذ بلغ استيراد تركيا من النفط الروسي (29%)، ومن غازها الطبيعي (63%) وبهذا الاستيراد احتلت تركيا المرتبة الثالثة بعد المانيا وايطاليا من حيث حجم مشتريات الغاز الروسي[2].

ما يعني ان روسيا تؤدي دوراً جيوبولتيكياً في مجالها الحيوي فيما يخص الانتاج وطرق الامداد وتعد المصدر الاكبر للطاقة من النفط والغاز الى تركيا والاتحاد الاوربي، فتركيا تعتمد على امدادات الغاز الروسي بنسبة مرتفعة اذ تستهلك من الغاز الروسي ما نسبته (55%) من مجموع استهلاكها من الغاز، علما ان تركيا التي بدأت تستورد الغاز الروسي منذ عام 1987 وحتى اليوم تبلغ نسبة الغاز المستورد (26 مليار متر مكعب) من الحجم الاجمالي للغاز الروسي[3].

أما في مجال الطاقة الكهربائية فهذا المجال يعد كذلك من اكبر المجالات في التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين اذ تشارك مؤسسة تكنوسثري اكسبورت الروسية في انشاء سد ومحطة كهروذرية بقدرة (670 ميغا واط) في تركيا، وفي عام 2008 حصلت شركة انتر رادي اس – تيجي ار، التي تعم تأسيسها في تركيا على ترخيص باستيراد الطاقة الكهربائية من روسيا، عبر الاراضي الجورجية[4].

وفي العام 2009 قام رئيس الوزراء الروسي (فلاديمير بوتين) بزيارة تركيا، واسفرت تلك الزيارة على توقيع عدد من الاتفاقيات الرامية الى تطوير التعاون بين موسكو وانقرة، حيث وقعت الدولتان اتفاقاً في مجال الطاقة النووية تبني روسيا بموجبه اول محطة كهروذرية في تركيا، فضلاً عن توقيع اتفاق بشأن مد خطوط للنفط والغاز تمر من روسيا الى تركيا، ويرى بعض الخبراء في الاقتصاد ان اعتماد تركيا المفرط على الطاقة الروسية وخصوصا منها الغاز الطبيعي قد يسبب تأثيرا روسيا متنامياً في تركيا مستقبلاً[5].

وهذا ما دعى تركيا الى اعادة النظر بتنويع مصادرها من الطاقة على الرغم من ان المصدر الروسي كان الاكثر جاذبية لتركيا وذلك لاسباب تتعلق بالقرب الجغرافي والاخرى تتعلق بالكلفة، زيادة على سبب اخر استراتيجي يتعلق بالتعاون مع الروس لانشاء مشروع السيل التركي الذي يوصل الغاز الى اوربا عبر الاراضي التركية، ويمتلك هذا المشروع اهمية كبرى لدى الطرفين اذ انه يتكون من مرحلتين: الاولى: سعتها (15.75 مليار متر مكعب) وهي مخصصة لتغذية تركيا، اما المرحلة الثانية: فهي بالمقدار الاول نفسه، وتتجه نحو جنوب شرق اوربا، ويصل مجموع طول خط الانبوب بين روسيا وتركيا الى (1100) كم منها (660 كم) تقع في الاراضي الروسية، و (440 كم) في الاراضي التركية، كما موضح في خريطة رقم (1)، والجدير بالذكر ان المشروع توقف بسبب الانتخابات البرلمانية في تركيا، اذ ان اهمية (مشروع السيل التركي) بالنسبة الى تركيا انه يحولها الى مركز اقليمي لتوزيع الطاقة ما سيوفر عليها (مليار دولار)، من فاتورة الغاز الخاصة بها[6]، ولكن على الرغم من استقبال تركيا لهذا المشروع بحفاوة بالغة الا انه قد يضر بسياساتها الخاصة بالطاقة بشكل اوسع، اذ يقول (نجت بامير) المدير السابق لشركة البترول التركية "بالنظر لسعي اوربا الى تنويع مصادرها وتقليل الاعتماد على روسيا فان التعاون الروسي التركي سيخلق علاقة اكثر تبعية بين الطرفين"[7]، والواقع هو ان تركيا هي التي ستعاني من التبعية للنفط والغاز الطبيعي الروسي. [8]

خريطة رقم (1)

مشروع خط الغاز السيل التركي

ومن جانبها تبذل تركيا جهوداً كبيرة لتوفير ما تحتاجه من الطاقة اللازمة لمواكبة التطورين الصناعي والتنموي متسارعين النمو الذي تشهده البلاد منذ بداية القرن الواحد والعشرين، بما في ذلك سعيها للبحث عن مصادر وأشكال جديدة للطاقة، ففي خطاب رئيس الوزراء التركي (رجب طيب اردوغان) أمام (القمة العالمية لطاقة المستقبل)، والتي استضافتها أبو ظبي في كانون الثاني من العام (2010)، أعلن"ان تركيا تهدف إلى تلبية نحو (30%) من متطلبات استهلاكها للطاقة الكهربائية بحلول العام (2030)، عن طريق الطاقة المتجددة، وأن تركيا تولي أهمية كبيرة لموضوع الطاقة المتجددة، التي تسهم بنحو (20%) من احتياجات تركيا من الكهرباء، وسترتفع هذه النسبة إلى (30%) في العام (2023)"[9]، كذلك تسعى تركيا الى تأمين مواقع ومسارات مصادر الطاقة التي تعتمد عليها لتعزيز أمن طاقتها، واخذ دور رائد في مجال الطاقة على المستوى العالمي، فالاستراتيجية التركية لصيانة أمن الطاقة وتعزيز دور أنقرة كوسيط (جيو-ستراتيجي) محوري في أمن الطاقة العالمي، تبقى مرهونة بمدى قدرة سياستها الخارجية على تمهيد السبل أمام هذه الستراتيجية في مساراتها وأبعادها المختلفة في بيئة إقليمية ودولية يغلب عليها الطابع التنافسي بخصوص الدور الإقليمي، والمكانة الدولية والمصالح الستراتيجية، كما أن هذا الدور يستند بالأساس الى الموقع الجغرافي لتركيا، والذي يجعلها احد أهم الممرات العالمية لعبور وتصدير مصادر الطاقة المختلفة، ويعزز مكانتها الستراتيجية، ويلبي احتياجاتها المحلية من مصادر الطاقة، فتركيا تقع على الطرق التي تربط الدول المستهلكة للطاقة، والمنتجين الأساسيين لمصادرها، فهي تشترك بحدودها مع العراق وإيران، فضلاً عن جوارها لمنطقة الخليج العربي ولروسيـــا الاتحادية ومنطقة بحر قزوين، وهذا يعني قرب تركيا من نحو (72%) من الاحتياطات العالمية من النفط والغاز[10].

كما إنّ تركيا تسعى عن طريق علاقاتها ونفوذها في منطقة القوقاز والبلقان إلى تأمين خطوط الطاقة العابرة من القــوقـاز واســيا الـوسطى والبلقان إلى أوروبا، لاسيما وأن هذه المنطقة تشهد صراعات أثنية، وهو ما يعزز مكانة تركيا لدى المجموعة الغربية، ويؤمّن احتياجاتها من الطاقة الضرورية لنموها

الاقتصادي، وإنّ موقع تركيا في مركز خطوط إمدادات الطاقة، وتعددها نحو الغرب، اكتسب أهميته الستراتيجية في مدرك أمن الطاقة لدى تركيا والولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموماً، لاسيما مع اكتشاف مصادر كبيرة للطاقة في القــوقـاز واســيا الـوسطى منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين[11].

هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى تسعى تركيا الى تفعيل هذا الدور، والتخطيط لإقامة العديد من خطوط نقل الطاقة، وكسب الدعم الغربي لهذه المشروعات، مع الحرص على إبعاد الصفة التنافسية عن هذه المشروعات، والعمل على إشراك روسيــا وإيران، وتجنب إثارتهما، وهذا ما أكده (احمد داود اوغلو) بقوله "إن مشروعات الطاقة التركية التي تضم: إيران ودول الجوار الأخرى لا تشكل مصدراً لتجاوز روسيــا أو إزعاجها، بل بالعكس، فجميع مساراتها المارة من الشمال الى الجنوب، إنّما هي في حقيقتها تحقق الحماية للمصالح الروسية"[12]، كما تسعى تركيا الى إعادة صياغة الترويج لسياساتها الاقتصادية، لاسيما تلك التي ترتبط بتعزيز العلاقات مع "إسرائيل"، عن طريق وضع تلك العلاقات في إطار (الطاقة من أجل السلام) لدعم عملية التسوية في الشرق الأوسط، حتى وإن كانت هذه السياسات تفضي، وبصورة واضحة الى تعزيز المكانة الستراتيجية لكل من تركيا و"إسرائيل" عن طريق مشروع خطوط أنابيب بين تركيا و"إسرائيل"[13].

مما تقدم يمكن تحديد بعض الأهداف التي تسعى تركيا الى تحقيقها عن طريق هذه التوجهات، بالآتي:

1- تلبية احتياجات تركيا من الطاقة.

2- تعزيز الأهمية الستراتيجية لتركيا بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة الامريكية، الأمر الذي يعزز من فرص إنضمامها للاتحاد الأوروبي.

3- تحقيق منافع اقتصادية مباشرة عن طريق تحصيل رسوم مرور هذه الأنابيب عبر أراضيها.

4- تعزيز مكانة تركيا المحورية في ستراتيجية الطاقة العالمية، الأمر الذي يعزز وحدتها وسلامتها الإقليمية، ويبعد عنها مخاوف التقسيم في وقت تشهد فيه المنطقة العربية المجاورة نزاعات وصراعات طائفية أو عرقية أو مذهبية، ستحرص الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا على استقرار تركيا لضمان تدفق إمدادات الطاقة إليهما.

ثانيا: النفط والعلاقات الروسية – التركية

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 تحولت منطقة بحر قزوين والقوقاز الى منطقة جديدة تمثل اهمية كبيرة من حيث الطاقة العالمية والبعد الجيوسياسي، بيد ان الصراع على الطاقة في المنطقة عرف انطلاقته الفعلية عام 1994 حيث اكتسبت الطاقة الموجودة في المنطقة اهمية كبيرة واضحت تشكل بديلاً عن سوق الطاقة العالمية المتركزة بشكل اساسي في منطقة الشرق الاوسط، وقد فضلت تركيا الاهتمام بشكل وثيق بهذه المنطقة في اطار تحقيق مصالحها الاستراتيجية، من خلال تلبية حاجاتها من النفط والسعي الى ان تصبح الباب المفتوح لتسويق الطاقة الى السوق العالمية وتحويلها الى ممر آمن للطاقة باتجاه الغرب[14].

ومن نافل القول ان هذه التغييرات تأذن بتحول العلاقات بين روسيــا وتركيا الى علاقات تنافسية اكثر بعد ان تميزت العلاقات بين البلدين بالتوتر والصدام على مدى قرون عدة، إذ كانت هناك عوامل تدفع الى تصادم هاتين القوتين اهمها العاملان القومي والديني فضلاًعن التنافس الجيوسياسي اما في العصر الحديث وخصوصاً في بداية القرن الواحد والعشرين فقد استجد التنافس على المواد الاولية ومصادر الطاقة المتمثل بالنفط والغاز[15].

فتركيا تطمح الى ان تصبح المركز الاقليمي الرئيسي لنقل النفط والغاز الطبيعي من الدول النفطية الاساسية في الشرق الاوسط الى الغرب وفي هذا السياق كان اتفاقها مع اذربيجان على نقل الغاز الطبيعي

من حقل شاه دينيز الضخم عبر خط انابيب الغاز العابرة للاناضول ابتداء من عام 2018 وكذلك اتفاقها مع الحكومة العراقية واقليم كوردستان العراقي على نقل النفط والغاز الى ميناء جيهان، فضلاًعن انها يمكن ان تصبح معبراً للغاز الايراني الى اوربا بعد توقيع الاتفاق النووي مع الدول الست، كذلك حصلت مؤخرا على صفقة روسية ضخمة تصبح من خلالها الناقل الوحيد للغاز الروسي الى اوربا، فقد اوضح (الكسي ميللر) الرئيس التنفيذي لشركة غاز بروم الروسي ان روسيا تخطط كي يصبح خط التيار التركي الطريق الوحيد لامدادات الغاز الروسية البالغة (63 مليار متر مكعب) الى اوربا[16].

من ناحية اخرى تعد تركيا مستهلكاً بارزاً للنفط والغاز الروسيين علماً ان طريق هاتين المادتين الى اوربا بما في ذلك طريق نابوكو، الذي توجد اقسام منه غير مستكملة بعد حتى الان تمر عبر الاراضي التركية، وتجدر الاشارة الى ان تركيا تستنزف روسيا في الميدان الاقتصادي ايضاً وهذا ما يحصل بخصوص مد خط انابيب الغاز من آسيا الوسطى الى اوربا مع تفادي المرور بروسيا، حيث تم التعاون المشترك بين جورجيا واذربيجان من اجل الوقوف بوجه المصالح الروسية[17]، وهذا التعاون تحديداً في مجال الطاقة يتمثل بخط انابيب النفط – باكو – تبليسي – جيهان، الذي يربط هذه الدول بشكل استراتيجي من خلال المصالح الاقتصادية الجمة التي يوفرها لها، اذ يؤمن لتركيا عوائد مرور ضخمة ويمثل منفذاً لتصدير النفط من باكو التي استقلت عن روسيا، ونتيجة لذلك فان الطبيعة الجيوسياسية لخط الانابيب مثيرة للجدل وكما كان تصور واشنطن في البداية فان الهدف الاول لخط الانابيب هذا هو ربط اذربيجان وطاقتها استراتيجياً بالغرب، والتقليل من اعتماد باكو على موسكو ومن قدرة موسكو على التحكم بتدفق النفط فضلاً عن ذلك فقد تم تصميمه لابعاد ايران عن الدور الاقليمي فيما يتعلق بالطاقة اما الهدف الثاني فان تحققه اقل تأكيداً لان تركيا تمضي قدماً في مشروعات الطاقة الحيوية الخاصة بها[18].

خارطة رقم (2)

انبوب نقل الغاز (نابوكو)

كما حاولت تركيا الحد من اعتمادها في مجال الطاقة على روسيا عبر فتح باب التعاون مع الاتحاد الاوربي والاتفاق على انشاء خط نابوكو الذي كان من المفترض ان يمتد من الشرق الاوسط واسيا الوسطى عبر الاراضي التركية الى البلقان عبر بلغاريا ورومانيا وهنكاريا والنمسا، ليزود اوربا الشرقية بالنفط والغاز، والواضح ان اوربا تؤيد فكرة انجاز هذا المشروع لانه وكما هو الحال مع خط باكو تبليسي

– جيهان لا يمر في الاراضي الروسية وبالتالي لا يخضع للضغط الروسي[19]، كذلك ان الهدف الاساسي لابعاد روسيـــا عن هذه الانابيب النفطية وكذلك عن خط انابيب الغاز الطبيعي هو اخراج دول اسيا الوسطى الغنية بالغاز والنفط نهائياً من الفك الروسي، وقد تجلى ذلك في التنافس الروسي – التركي على الوصول الى مصادر الطاقة، وهذا ما اشار اليه احمد داود اوغلو في قوله "ان تركيا ترغب في ان تتحول الى نقطة تقاطع ومحطة لتصدير النفط والغاز من اسيا الوسطى الى اوربا الغربية"[20]، وبالتالي فان ما تسعى اليه تركيا هو ان تصبح الموزع او المركز الرئيس بين الشرق والغرب.

اما هدف روسيـــا في هذه المنافسة فهو ان تضمن مرور قسم مهم من صادرات الطاقة القزوينية، من خلال شبكة خطوط الانابيب الروسية المارة عبر البحر الاسود الى اوربا وهذا من شأنه ان يزود الخزينة الروسية باجور الترانزيت المربحة، ويسمح لروسيـــا الاتحادية ان تمارس درجة ما من السيطرة على توزيع امدادات الطاقة القزوينية في الوقت نفسه، اذ يرتكز التنافس اساساً حول ثروات منطقة بحر قزوين التي تحتوي على كمية هائلة من الثروات الاقتصادية التي يأتي في مقدمتها النفط والغاز، الامر الذي قد يجعل التنافس الدولي، والاقليمي في المنطقة قابلاً لان يرتقي الى درجة الصراع[21].

وبذلك فان الحرب التي دخلتها روسيـــا في العام 2008 ضد جورجيا ما هي الا دليل للصراع في هذه المنطقة حيث قامت جورجيا باجتياح اقليم اوسيتيا الجنوبي في يوم افتتاح اولمبيات بكين في 2008/8/8، وهو ما كان مفاجئاً لكثير من المحللين والمراقبين الدوليين وكذلك لرد الفعل الروسي على الغزو الجورجي لاوسيتيا الجنوبية، اذ لم يكن احد يتوقع ان يكون الرد بهذا الحسم والقوة والسرعة، كان اقصى توقع ان تشجب موسكو وتندد وتطالب المجتمع الدولي بالتدخل السريع لايقاف الاعتداء غير ان السبب الكامن وراء رد الفعل الروسي كان الجانب الاقتصادي الذي يتمثل بخطوط نقل النفط الى اوربا التي تقع في اقليم باخازيا في اوسيتا الجنوبية، وهي منطقة ينظر اليها الغرب على انها طريق حيوي لتصدير النفط من بحر قزوين الى اسواق العالم[22].

هذا وتعتبر جورجيا من الدول المهمة بالنسبة لامدادات النفط والغاز اذ تمر في جورجيا خطوط انابيب كبرى تزود اوربا بالنفط والغاز مثل خط باكو – تبليسي – جيهان، الذي يعتبر ثاني اطول خط لنقل النفط في اوراسيا اذ يبدأ نقله من مصب سانشفال في اذربيجان، مرورا بالاراضي الجورجية وصولاً الى مرفأ جيهان التركي على البحر الابيض المتوسط، وخط جنوب القوقاز الذي ينقل الغاز الطبيعي من حقول شاهدينيز في اذربيجان الى ميناء اروضروم التركي، مرورا بالاراضي الجروجية، وخط باكو – سوبسا الذي ينقل النفط من مصب سانشفال الى ميناء سوبا الجورجي على البحر الاسود، كما يوجد في جورجيا الى جانب ميناء سوبسا مينائان اخران على البحر الاسود لتصدير النفط الخام ومشتقاته، وهما باتومي وبوتي، ولهذه الخطوط اهمية استراتيجية لدى الدول الغربية التي تسعى الى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الطاقة الروسية[23].

والمعروف ان تركيا واجهت في تعاملها مع طرفي الصراع الروسي – الجورجي اصعب ازمة سيايسة خارجية وقتها، وقد اظهرت التوترات خلال الازمة الجورجية في العام 2008 ان ثمة اساساً للتنافر والتنازع في عمق العلاقات، ذلك ان تركيا سمحت لسفن حربية تابعة لحلف الناتو ان تدخل الى البحر الاسود، وهو ما فهمه الروس على انه رسائل دعم وتدخل من قبل الناتو الى جانب جورجيا ضد روسيـــا، علماً ان قبول تركيا بدخول سفن الناتو الحربية الى البحر الاسود، يعتبر مخالفة لاتفاقية مونترو، لعام 1936 الخاصة بمضايق البحر الاسود، والتي تقضي "بعدم بقاء القوات الحربية للدول غير المطلة على البحر الاسود اكثر من 21 يوماً"، ووفق الفقرة الثانية من البند (18) من اتفاقية مونترو عام 1936[24].

وذلك لان السفن الحربية للناتو تعد خارج حوض البحر الاسود وعلى هذا الاساس يعتبر ذلك اخلالاً بالاتفاقية الدولية[25]، وازاء هذا الخرق وجهت روسيـــا تحذيراً شديد اللهجة الى تركيا باعتبارها عضواً في الناتو جاء عبر الجنرال اناتولي نوغو فيشن نائب رئيس هيئة الاركان الروسية، نبهتها فيه الى خطورة الموقف معها اذا لم تخرج سفن الناتو من البحر الاسود في غضون 21 يوماً، وقال ايضاً "ان البحر الاسود يغلي بالسفن الحربية واذا لم تخرج سفن الناتو من البحر الاسود في الوقت المحدد فان تركيا ستكون اولى المسؤولين عن ذلك" حينها شعرت تركيا بالقلق بعدما حملتها روسيـــا المسؤولية عن دخول السفن الحربية الى البحر الاسود من خلال مضيقي البسفور والدردنيل اللذان يربطان البحر الاسود بالمتوسط[26].

بعد هذا التوتر الذي ازداد بين روسيـــا وتركيا في منطقة القوقاز سارعت تركيا الى تأسيس منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز وقد هدف هذا المنتدى في المقام الاول الى صياغة آلية لتركيز الامن الاقليمي في المنطقة (ادارة الازمات) وبالتأكيد فان هذه المبادرة التركية لم ترحب بها الولايات المتحدة الامريكية، وعلى الرغم من ذلك اجرت انقرة اتصالات دبلوماسية مكثفة في المنطقة في اطار منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز، وقد اسفرت عن تطبيع العلاقات بين دول القوقاز وكذلك اسفرت عن حلحلة في موقف ارمينيا السابق ازاء تركيا[27].

المحور الثاني

الصراع الإقليمي والدولي في القــوقـاز واســيا الـوسطى

تتضح أهمية القــوقـاز واســيا الـوسطى، من خلال ملاحظة ما فيها من تشابك للمصالح بين القوى الكبرى عالمياً وإقليمياً، فروسيـــا ترى أن دول القــوقـاز واســيا الـوسطى استقلت عنها، لكن عينها ما زالتا مسلطتين عليها لما تحققه لها من مصالح إقليمية ودولية. أما تركيا، فتعد هذه المنطقة كامتداد تاريخي وديني له جذوره في الدولة العثمانية، بينما تنظر إيران إلى تلك المنطقة على أن لها اصولاً فارسية في إحدى دولها، ولابد من المحافظة على مصالحها المختلفة من خلالها.

أما الصين، فترى أن هذه المنطقة تحقق لها أغراضاً جيوسياسية واستراتيجية بعيدة المدى، ومجالاً لتأمين موارد الطاقة التي تحتاجها لقفزتها الاقتصادية. وأخيراً، فإن الولايات المتحدة تعمل على أن تكون لها اليد الطولى في هذه المنطقة لما لذلك من أهمية لاستمرار هيمنتها دولياً.

وعليه، فقد أردنا من خلال هذا الفرع أن نسلط الضوء على كيفية بناء روسيـــا وتركيا علاقاتهما في هذه المنطقة، في ظل تشابك المصالح بين الأطراف الإقليمية والدولية، وكيف تتصرف كل منهما لتحقيق مصالحهما في هذه المنطقة.

تشكل الثروات النفطية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى جزءاً حيوياً في المجال الجيوبوليتيكي للاتحاد السوفيتي (السابق)، وقد ظلت خارج التنافس والصراع الدولي والإقليمي حتى العقد الأخير من القرن العشرين، إذ إن تفكك الاتحاد السوفيتي وتفتته إلى جمهوريات مستقلة أديا إلى ظهور وضع جيوبوليتيكي جديد، بدا معه هذا الإقليم وكأنه يعاني من فراغ سياسي، ولذلك سرعان ما هرعت إليه بعض القوى الدولية والإقليمية لملئه[28]. من هنا بدأت الولايات المتحدة –بوصفها قوة عظمى وحيدة على قمة النظام الجيوبوليتيكي العالمي- بوضع استراتيجية تؤمّن لها موطئ قدم في هذا الإقليم، ومن ثم فرض سيطرتها عليه، ولاسيما بعدما أثبتت التقنيات وجود احتياطيات ضخمة من النفط والغاز في دول هذا الإقليم[29].

وهكذا، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى القيام بدور نشط في الجمهوريات الإسلامية، مستندة في ذلك على قوتها، التي تسمح لها بالسيطرة على هذه المنطقة التي تعتبرها مفاتيح هامة لتحقيق هيمنتها الشاملة، وذلك وفقاً لرؤية شاملة وبرنامج متكامل حول تلك الجمهوريات[30]. وهنا يلاحظ أن الاهتمامات الأمريكية المتزايدة في دول آسيا الوسطى (والتي جاءت في إطار تحجيم الدور الروسي) كانت عبارة عن مجموعة من المشاريع والسياسات والاتفاقيات في مختلف المجالات، من أجل تشجيع النزوع الإقليمي نحو

الابتعاد عن الموقف الروسي، فضلاً عن تقليص الوجود العسكري الروسي فيها، ولذا استمرت الولايات المتحدة الأمريكية تنادي بضرورة تخلي روسيا عن استخدام مفهوم الجوار القريب؛ لأن الجوار أصبح أيضاً جواراً قريباً للناتو[31].

ومما لا شك فيه أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام (2001) التي أصابت الولايات المتحدة، قد وفرت فرصة ذهبية لها لتحقيق العديد من الأهداف التي طالما سعت إلى تحقيقها ، ولكن كان ينقصها المبرر الأخلاقي والغطاء الشرعي الذي وفرته تلك الأحداث[32]، فالحشود العسكرية الضخمة، والحملة الإعلامية الهائلة، والضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة على دول العالم من أجل تأييد حملتها المزعومة على "الإرهاب"، لم تكن لتقنع أحداً بأن المستهدف من وراء ذلك هو مجموعة من المقاتلين في أفغانستان الذين لا يتجاوز عددهم بضعة آلاف، إنما بدا أن أهداف تلك الحملة تتجاوز ذلك الهدف المعلن، الذي هو محاربة (الإرهاب)، ولذلك اتجهت الأنظار إلى منطقة القوقاز واسيا الوسطى، لعلها تفسر حالة من الاستنفار الأمريكي[33]، باعتبار أن اختراق تلك المنطقة ظل دائماً هدفاً أمريكياً، وذلك لأسباب عدة، منها:

1. أن تبقى قريبة من مناطق إنتاج النفط والغاز والمعادن الثمينة في الجمهوريات الإسلامية في القوقاز واسيا الوسطى.
2. تأمين طرق نقل هذه الثروات إلى الأسواق العالمية دون عوائق.
3. إضعاف روسيا، وترسيخ انفصالها عن جوارها القريب، ومجالها الحيوي التاريخي في القوقاز واسيا الوسطى.
4. مواجهة احتمال قيام نظام حكم إسلامي في تلك الجمهوريات على غرار النموذج الإيراني.
5. المضي قدماً في سياسة احتواء إيران، ومحاولة عزلها عن المنطقة، وزيادة التوتر بينها وبين دول المنطقة.
6. عدم تمكين دول تلك المنطقة من تحقيق مكاسب استراتيجية واقتصادية تتناسب مع التصاعد الكبير في قوتها الاقتصادية.
7. منع احتمال قيام قطب جديد، قد يشكّل من تحالف فعال بين روسيا والصين ودول المنطقة، يمكن أن يهدد مكانة الولايات المتحدة كقطب أوحد[34].

وقد تمكنت الولايات المتحدة من تحقيق درجات متفاوتة من التغلغل السياسي والاقتصادي والعسكري في تلك المنطقة، من خلال دعم علاقاتها ببعض تلك الدول مثل كازاخستان، أو من خلال استثمارات شركات النفط الأمريكية العملاقة في حقول النفط في تلك المنطقة، كما وفّرت الحرب الأمريكية ضد الإرهاب تواجداً لها في آسيا الوسطى، عن طريق القواعد العسكرية في تركمانستان وأوزبكستان وأفغانستان، ومن ثم باكستان، فضلاً عن التواجد المسبق في دول القوقاز "أذربيجان، جورجيا"[35].

وفي ما يلي سوف نتناول بشيء من التفصيل الدور الأمريكي والصيني والإيراني في تلك المنطقة:

أولاً: التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى

إن العملية العسكرية على أفغانستان، كانت تتطلب توافر قواعد أرضية قريبة، وهنا تظهر أهمية دول آسيا الوسطى، ولذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحسين علاقتها بالبدان المجاورة لأفغانستان، من أجل بناء قواعد عسكرية لها فيها، وقد وافقت أوزبكستان على تأجير قاعدة "أباد" الجوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة (25) عاماً، كما قامت الولايات المتحدة –بعد فترة وجيزة من حملتها على أفغانستان- بنشر نحو (1500) من جنودها في أوزبكستان، وتوصلت إلى اتفاق مع أوزبكستان يقضي بمنح الجيش الأمريكي مرنة تسهل له العمل في القواعد العسكرية في أوزبكستان[36].

كذلك أقامت قاعدة جوية أمريكية في قيرغيزستان، وهي قاعدة نقل جوي رئيسة يتمركز فيها قرابة ألف جندي أمريكي، بالإضافة إلى طائرات مقاتلة، وطائرات دعم أخرى. وقد بدأت الولايات المتحدة في بداية عام (2002) بتعزيز تلك القاعدة على أساس مذكرة تفاهم بين البلدين حصل الأمريكيون بموجبها على حقوق سيادة في هذا البلد، سمحت لهم إدخال الأسلحة وإعفائها من التفتيش، واعطت المواقع والمواطنين الأمريكيين حصانة كاملة تحول دون إخضاعهم للقوانين المحلية. هذا، وتكتسب القواعد الأمريكية في "قيرغيزستان" أهمية خاصة باعتبارها أنها أقيمت في مناطق قريبة من الصين، وبهذا أصبح بوسع الولايات المتحدة الأمريكية استخدام هذه المرتكزات للإشراف على المناطق الصينية الغربية، وعلى الحدود الهندية الباكستانية[37].

كذلك، فإن طاجيكستان، التي كانت أقرب حليف لروسيـــا في المنطقة، أخذت تعزز علاقتها مع الولايات المتحدة، فوافقت على وضع قاعدة "كوليب" الجوية الواقعة على بُعد (100) كيلومتر من الحدود الأفغانية تحت تصرف القيادة الأمريكية، كما وافقت على نشر ما يقارب من (4000) عسكري أمريكي وأوروبي في تلك القاعدة، في الوقت الذي طالب فيه الرئيس الطاجيكي موسكو بدفع (200) مليون دولار سنوياً، وجود قاعدة روسية في أراضي بلاده[38].

ومن هنا تسعى روسيـــا إلى مواجهة الاحتواء الأمريكي، من خلال تنشيط دورها وإعاقة محاولات إضعافها، من خلال العمل على منع انفراد أمريكا بالمجال الجيوبوليتيكي في آسيا الوسطى، وكبح محاولات انضمام الجمهوريات إلى الحلف الأطلسي، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تطويق روسيـــا جغرافياً وامنياً، وذلك تقوم السياسة الأمنية الروسية، على خلق الظروف الملائمة لدرء الخطر الخارجي عن روسيـــا ومناطق نفوذها، كما تعمل على توثيق التعاون مع الجمهوريات الإسلامية، واستثمار العمق الآسيوي في مواجهة الضغط الأمريكي، وهو ما سعى بوتين إلى تحقيقه منذ توليه السلطة[39]، وقد استطاعت روسيـــا في أواخر عام (2003) أن تخطو خطوة كبيرة لدعم نفوذها في آسيا الوسطى، عندما وقَّعت مع قيرغيزستان اتفاقية تسمح الأخيرة بموجبها للطائرات الحربية الروسية بالهبوط في قاعدة "كنات" الجوية في منطقة "بشكيك" عاصمة قيرغيزستان. هذا وتعتبر (كنات) أول قاعدة جوية خالصة في المنطقة، كذلك تحتوي على وجود عسكري بري وجوي روسي مكثف[40].

كذلك استطاعت روسيـــا جلب أوزبكستان إليها في مايو (2005)، ذلك أنه بعد أن وقعت أعمال عنف في مدينة "أنديجان" الأوزبكية، وجهت واشنطن بسببها انتقادات علنية حول حقوق الإنسان في أوزبكستان، ما أزعج السلطة الأوزبكية، ودفعها لمراجعة الطريق التي تؤجر بها ساحتها الإقليمية، فموضوعا الديمقراطية وحقوق الإنسان غير مستحب الخوض فيهما عند قادة المنطقة. ولهذا، بدأت أوزبكستان بعد أحداث "أنديجان" بفتح ساحتها من جديد أمام روسيـــا، فطلبت من واشنطن سحب قواتها من قاعدة "خنا آباد"، ثم انضمت في يناير (2006) إلى الجماعة الاقتصادية الأورو-آسيوية، ما قرَّبها أكثر من موسكو. والأهم أنها عادت عام (2006) إلى العمل مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي عادت وانسحبت منها عام (1999)[41].

ويمكن القول: أن المساعي الروسية في التنسيق بينها وبين القوى الإقليمية الكبرى، كالصين وإيران، في إطار مواثيق عقدتها موسكو إقليمياً مع هذه القوى، ومع دول آسيا الوسطى، نابع من إدراك موسكو أن المساعي الأمريكية في تلك المنطقة لا تطمح فقط في حصار نفوذها في أوراسيا، بل إلى منع قيام حلف قاري استراتيجي تقوده روسيـــا[42].

ثانياً: المصالح الصينية في آسيا الوسطى

أصبحت الصين لاعباً رئيساً في الأحداث التي دارت في آسيا الوسطى أواخر القرن العشرين، ولا يرجع ذلك إلى طموحات الصين السياسية في المنطقة فحسب، بل كذلك إلى النتائج الاستراتيجية التي ترتبت على استقلال دول آسيا الوسطى بالنسبة للأمن القومي الصيني. فمع انهيار الاتحاد السوفيتي، وجدت الصين على حدودها الغربية أربع دول جديدة، هي: كازاخستان، وقرغيزستان، وطاجاكستان، وروسيـــا

الاتحادية، وبذلك أصبحت الصين ترى أنه من الضروري ان يكون لها في منطقة آسيا الوسطى موطئ قدم من أجل ضمان أمنها واستقرارها[43].

والواقع هو أن السياسة الصينية في آسيا الوسطى تعتبر حلقة أساسية وجزءً من منظومة أمنية أكثر اتساعاً تحاول بواسطتها مقاومة السياسة الأمريكية التي تحسن انتهاز الفرص، واستغلال نقاط ضعف خصومها، فالتهديد الحقيقي بالنسبة للصين لا تمثله سوى دولة قوية بحجم الولايات المتحدة الأمريكية التي تهدد مستقبلها في المنطقة[44].

ومن أجل ذلك، عملت الصين على تقوية روابطها مع دول آسيا الوسطى، للحد من التدخل الأمريكي الذي كان يتخفى وراء ذريعة حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية، ونشر الديمقراطية، حيث تعتبر الصين هذه المسائل مبررات أمريكية للتدخل غير المقبول في شؤونها الداخلية، وكذلك ثمة تهديد متنامٍ تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين[45]، وانطلاقاً من أراضي آسيا الوسطى، وهو يتمثل في دعم الحركات الانفصالية في الصين، كذلك يشكل أمن الطاقة الاستراتيجية، وهو أحد الرهانات السياسية للصين، مقابل التحديات الخطيرة للتواجد الأمريكي في المنطقة، وهو ما دفع الصين إلى اعتبار أمن الطاقة من أكبر المصالح الصينية التي يجب الدفاع عنها بكل الطرق. وترى الصين أن التعاون الصيني-الروسي، والاعتراف المتبادل بالمصالح المتوازنة لكل منهما في المنطقة كفيلان بوقف التحدي الاستراتيجي، الذي يفرضه التواجد الأمريكي في آسيا الوسطى[46]، وقد نجحت الصين في تثبيت أقدامها على مشارف بحر قزوين، حينما استثمرت في في ثلاثة حقول رئيسة في كازاخستان، ووقعت عدة اتفاقيات معها لمد خط أنابيب ينقل النفط من قزوين إلى إقليم "سينجيان" في غرب الصين، ومنه إلى شنغهاي في شرق البلاد. والحقيقة أن التحدي الأكبر للصين في آسيا الوسطى يتمثل في الحضور المتنافي لشركات النفط الأمريكية، الذي يجعل الصراع على النفط في حقيقته يبدأ من حرب الأنابيب[47].

كما قامت شركة البترول الصينية بشراء حصة مقدارها 60% من حقل "أكتيومسك" في كازاخستان مقابل (325) مليون دولار، فضلاً عن شراء "نيروكازاخستان" النفطية في عام (2005) بـ(2,18) مليار دولار، وفي عام (2009) تم التوقيع على وثيقة تفاهم لنقل الغاز من كازاخستان إلى الصين، وكذلك وقّعت الصين اتفاقية مع تركمانستان في عام (2006)، يتم بمقتضاها نقل الغاز التركماني لمدة (30) عاماً إلى الصين[48].

وفي ظل التحركات الصينية، رأت الولايات المتحدة الأمريكية من جهتها ضرورة تغيير وسائلها في مواجهة التحديات الصينية، خصوصاً وأن التقارب الصيني-الروسي في منطقة آسيا الوسطى قد عزز مخاوفها، ولذلك باتت ترى ضرورة الهيمنة على الموارد النفطية والغاز في هذه المنطقة، والتي تعتبر من أهم مناطق تدفق وعبور هذه الموارد[49].

وما زاد من القلق الأمريكي هو التفاهمات الروسية-الصينية، أن روسيا زادت من كميات النفط التي تصدرها إلى الصين، وبالمقابل وفّرت الصين لروسيا ضمانات مالية وقروضاً لتحديث صناعة النفط، ثم إن الدولتين أجرتا مناورات عسكرية مشتركة على الحدود بينهما في إطار تطبيق استراتيجية "الدفاع عن النفس" في حالة التعرض للاجتياح، كما تم الاتفاق بينهما على إنشاء آلية للتشاور في الشؤون الأمنية ذات الحساسية العالية[50].

لكن الصين، ونظراً لمحدودية إمكاناتها في آسيا الوسطى –قياساً باللاعبين الروسي والأمريكي- تحاول التركيز على التعاون الاقتصادي في المنطقة بدلاً من التركيز على المجال السياسي الذي ترى بكين أنه غير نافع في الوقت الحاضر.

ثالثاً: التنافس الإيراني - التركي في آسيا الوسطى

خلق استقلال جمهوريات آسيا الوسطى لإيران فضاءً استراتيجياً جديداً فارغاً، ما أثار قلق طهران التي رأت أن أي قوة سوف تملأ هذا الفراغ قد يكون لها تأثيراً بالغاً على الأمن القومي الإيراني، خاصة أن الولايات المتحدة التي تناصب طهران العداء، تتنافس على ملء هذا الفراغ في الوقت الذي ترى فيه

طهران أنها القوة الطبيعية المرشحة للعب دور قيادي في المنطقة، خاصة في ضوء المزايا الجيواقتصادية التي يوفرها الجوار الإيراني للجمهوريات الناشئة في آسيا الوسطى، فإيران تمثل الطريق الأسرع والأكثر أمناً، والأقل تكلفة نحو السواق العالمية لاقتصاديات آسيا الوسطى، التي تعتمد على الصادرات النفطية، والمواد الأولية، والخامات الصناعية. لذلك سعت إيران إلى تحسين علاقاتها مع كل دولة، وعملت على اكتساب النفوذ السياسي فيها[51]؛ وبالتالي، انخرطت إيران في المنافسات الإقليمية على النفوذ في آسيا الوسطى مع تركيا والولايات المتحدة. وكان الشائع أن إيران تعمل على نشر نمطها السياسي-الديني (الثوري) في المنطقة، وهو ما أثار مخاوف تركيا والولايات المتحدة وأطرافاً أخرى. وبدورها نشطت تركيا من أجل تقوية حضورها في الإقليم لمواجهة النفوذ الإيراني هناك، ومثلت المنافسات بين إيران وتركيا في آسيا الوسطى حلقة أخرى من حلقات التنافس بين الدولتين في الشرق الأوسط. وقد اتجهت التفاعلات الدولية بشأن آسيا الوسطى، وبخاصة دور إيران وتركيا، إلى التشكل في ما يشبه اتجاهين متنافسين كبيرين (التقارب الروسي-الإيراني) و(التقارب الأمريكي-التركي)[52].

لكن على الرغم من حيوية المنطقة، والمخاوف الإيرانية من النفوذ التركي في المنطقة، إلا أن اهتمام إيران بالإقليم لم يشهد الصخب الذي يرافق عادة السياسات الإيرانية في مناطق أخرى، مثل: الشرق الأوسط. هذا، وقد اندرجت علاقاتها مع آسيا الوسطى في سياق السعي إلى تحقيق الأهداف التالية: توسيع الروابط التاريخية والثقافية والإثنية، والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، والتوافق مع السياسة الروسية لإبقاء الإقليم بعيداً عن تغلغل القوى المنافسة لهما، وبخاصة الولايات المتحدة وتركيا، ومن ثم التوصل إلى توافق يحقق مصالح إيران الاقتصادية والاستراتيجية في مجال الطاقة، وبخاصة في منطقة بحر قزوين[53].

وتحاول إيران تحسين مكانتها في وسط آسيا عن طريق الاستفادة من الصداقة مع روسيـــا، إضافة إلى أنها خلال التركيز على المشتركات بينها وبين دول آسيا الوسطى، نجحت في استمالة طاجيكستان (الإسلامية السنية) التي تتحدث اللغة الفارسية[54]، رداً على تمكّن روسيـــا من فرض الأحرف اللاتينية على لغة أذربيجان (ذات الأغلبية الشيعية). كما ، إيران مرشحة كي تكون "نواة المعسكر الأوراسي الكبير"[55]، نظراً لموقعها الاستراتيجي المتميز تتمتع به بين الخليج وبحر قزوين، ما يمكّنها من لعب دور إقليمي فعال على المستوى السياسي والاقتصادي، هذا وإن كانت لاتزال تعاني انعكاسات سلبية، عقب تدخّل الولايات المتحدة في أفغانستان في عام (2001)، وتواجدها العسكري الدائم في آسيا الوسطى، إلى جانب الارتباط الأمريكي بعدد من دول آسيا الوسطى والتي تختلف مع إيران في العديد من القضايا، وهذا ما يزيد من الأعباء على السياسة الخارجية الإيرانية، ويؤثر سلباً على مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وخاصة في بحر قزوين[56].

وبالتالي، تعتمد إيران في سياستها تجاه منطقة آسيا الوسطى على عنصرين هما: الأول، العلاقة التعاونية مع روسيـــا، وهذا يؤهل إيران للإفادة من حضور الأخيرة في آسيا الوسطى، وثانياً، الميزة النسبية للموقع الجيواستراتيجي على الخليج؛ حيث تنافس تركيا على مسار أنابيب نقل الطاقة (النفط والغاز) من آسيا الوسطى وبحر قزوين إلى الأسواق العالمية، إذ لدى إيران خطوط كبيرة نسبياً من الناحية الاقتصادية لمد أنابيب الطاقة من بحر قزوين إلى الخليج الأقرب إلى الأسواق العالمية، أو عن طريق نظام مبادلة النفط، بحيث تستلم النفط من دول آسيا الوسطى، وتسلّم كميات مماثلة عبر موانئ التصدير على الخليج[57]، وهذا ما تعارضه الولايات المتحدة بشدة، بل وتعمل على تقويضه في محاولة لعزل طهران، وذلك من خلال تكوين شبكة من الدول الصديقة لها التي تحيط بإيران، ومن خلال العمل على مسار آخر عبر الأراضي الإيرانية وهو عن طريق ميناء جيهان التركي[58]؛ حيث تحاول تركيا أن تغتنم توجه الولايات المتحدة ها فتعمل بصورة مشتركة معها في أكثر من قضية في آسيا الوسطى بخصوص النفط والغاز ومشاريعه لصد القوى المنافسة لسياستها[59]. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع الدور التركي في منطقة آسيا الوسطى، إلا أن ذلك ضمن حدود؛ إذ إنها ترفض أن يصل الدور التركي إلى درجة قيام مجلس العالم التركي بين الدول الناطقة بالتركية؛ إذ إنها ترفض الدولة الإقليمية المحورية في هذه المنطقة؛ لأن ذلك سيشكل خطراً على المصالح الأمريكية، كما يشكل انقلابا في موازين القوى والهياكل الإقليمية والدولية.

وعليه، فإن الولايات المتحدة تحرص على إبقاء الدور التركي في آسيا الوسطى بحدود الدور الوظيفي في الاستراتيجية الدولية[60].

والمعروف أن هذه الجمهوريات ترتبط ثقافياً ودينياً بتركيا من خلال وحدة الدين والثقافة والتاريخ، فضلاً عن أن أغلب هذه الدول تتكلم اللغة التركية، وتكتب حروفها، ما عدا طاجكستان التي تتكلم اللغة الفارسية، فضلاً عن أذربيجان في القوقاز[61].

للك، قامت الحكومة التركية بترتيب آلية خاصة لعقد المؤتمرات الدورية لرؤساء الدول الناطقة باللغة التركية، من أجل تطوير سياسات شاملة تجعل من الإقليم "منطقة تركية بامتياز"، كما استخدمت تركيا أساليب وسياسات لإنجاز هذه الأهداف، مثل نشر الصحف، وتركيز البث الفضائي تجاه هذه الجمهوريات[62].

وهذا ما يفسر دعم الولايات المتحدة المحدود لتركيا، كما يبرر مخاوف روسيـــا من تمكّن تركيا من سيطرتها على مناطق النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات التي كانت إلى زمن قريب تدور في الفلك السوفيتي؛ وبالتالي، فقد تحولت المنطقة إلى ساحة للمنافسات القوية من قبل أطراف كثيرة، ما جعل الأتراك الذين يعرفون ضُعف إمكاناتهم أمام الأطراف الأخرى يراجعون موقفهم، ويقللون من اندفاعهم للسيطرة الإمبراطورية، ويعتمدون سياسة أكثر واقعية بحيث تميل إلى التوازن والمشاركة، والحد من سقف التوقعات والطموحات السياسية[63].

إضافة إلى ذلك، فإن الأوضاع في آسيا الوسطى –حالياً- تتطلب توظيفاً تركياً كبيراً في المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية؛ لأن المنافسة ليست ببساطة أطرافاً إقليمية فقط أو دولاً متوسطة، بل هي قوى عظمى، وهذا يعني أن الدور التركي بعيد عن الدور الإمبراطوري الذي يطمح قادتها إليه، ويحصرها في دور الوكيل للمصالح الأمريكية والغربية فقط. ولاشك في أن الولايات المتحدة تحبذ فكرة تقديم تركيا إلى العالم الإسلامي على أنها دولة تجمع بين الإسلام والعلمانية، في الوقت نفسه الذي تحثها وتدعمها فيه من أجل منع إيران من الحصول موطئ قدم في هذه المنطقة[64].

المحور الثالث

التنافس الروسي- التركي في القــوقـاز واســيا الـوسطى

قبل ما يزيد عن ثمانية وعشرون عاماً حصلت دول القــوقـاز واســيا الـوسطى على استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق، لكن هذا الاستقلال لم يكن طلاقاً بين الطرفين، بقدر ما كان انفصالاً مؤقتاً، سرعان ما أدرك خلاله الطرفان أن كلاً منهما ليس بوسعه الاستغناء عن الآخر. فعقب تفكك الاتحاد السوفيتي، استقلت هذه الجمهوريات وعددها ستة تباعاً عام 1991، وانضمت في العام نفسه إلى صداقة[65] الدول المستقلة[66].

وقد تظافرت مجموعة من العوامل منذ مطلع التسعينات وحتى بداية العقد الأول من الألفية الجديدة، مما أدى إلى تغلغل واضح لقوى دولية وإقليمية في منطقة القــوقـاز واســيا الـوسطى على نحو غير مسبوق؛ إذ إنه لم يكن متصوراً التراجع الواضح لروسيـــا الاتحادية في منطقة كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي السابق، ولاتزال تمثل المجال الحيوي والجيواستراتيجي لروسيـــا الاتحادية[67].

فهذه المنطقة تعتبر الجناح الجنوبي لروسيـــا، وأحد الركائز الأساسية في مجال الأمن القومي الروسي (كونها أقرب إلى أوروبا)، وقد كانت ومنذ قرون موقعاً متقدماً على التخوم الجنوبية الغربية للإمبراطورية الروسية القيصرية، ومن ثم السوفيتية، وهو ما يفسر قيام الاتحاد السوفيتي السابق بتركيز الكثير من الأسلحة الاستراتيجية فيها[68].

وقد نجحت دول القــوقـاز واســيا الـوسطى خلال تلك الأعوام الأولى من انهيار الاتحاد السوفيتي في لفت الانتباه إليها بشدة، فهذه المنطقة، وإن سبق وكانت أكبر سجن جغرافي في العالم، إلا أن هذا السجن انفتح

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لتندفع إليها قوى آسيوية كبرى، هي تركيا وإيران والصين، وقوى أخرى دولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية[69].

أما روسيـــا فهي –بدورها- وإن استسلمت لخسارة المنطقة جغرافياً واقتصادياً، فإنها لا تزال مصرَّة على الاستحواذ عليها استراتيجياً، وهي تراقب ما يجري فيها عن كثب، وتحتفظ لنفسها بأوراق مؤثرة، أهمها عشرة ملايين روسي لا يزالون يعيشون فيها، وتتعاون مع الصين تحديداً في إجراء ترتيبات أمنية من أجل احتواء الاندفاع الأمريكي الذي بدأ عقب نهاية الحرب الباردة، وازداد بشكل خاص بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حينما احتاجت واشنطن إلى آسيا الوسطى كواحدة من منصات إطلاق حملتها العسكرية على أفغانستان[70].

أما تركيا، وعلى إثر انهيار المعسكر الاشتراكي في عام (1991)، وظهور مجموعة الدول المستقلة هذه، سارعت على الفور إلى الاعتراف باستقلالها، وقد هدف هذا الإسراع إلى وضع قدمها من جديد وترسيخه في هذه المنطقة ذات الأهمية القصوى لأمنها القومي، في محاولة منها لاستعادة النفوذ والسطوة اللذين كانت تتمتع الدولة العثمانية بهما في هذه المنطقة طوال السنين التي سبقت الحرب العالمية الأولى (1914-1919)؛ حيث حرمت منها الجمهورية التركية التي ظهرت في عام (1923)[71].

وتتكون هذه المنطقة من قسمين، هما: آسيا الوسطى، والقوقاز، وتضم منطقة آسيا الوسطى خمس دول أساسية هي: (كازاخستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وطاجيكستان)، حيث تتشاطأ كازاخستان وتركمانستان على الأحواض الترسبية الكبرى على الساحل الشرقي لبحر قزوين، بينما تمثل بقية الدول –التي لا تملك حقولاً نفطية ثرية- أهمية من نوع آخر، تكمن في موقعها الاستراتيجي لنقل النفط والغاز من هاتين الدولتين إلى أسواق شرق آسيا وجنوبها، ومن بين دول القوقاز الثلاث (أذربيجان، وجورجيا، وأرمينيا) تمثل أذربيجان أكبر دول قزوين امتلاكاً للثروة النفطية، بينما تكمل أهمية الدولتين الأخريين في فعالية الموقع الجغرافي لنقل الغاز إلى جنوب تركيا وجنوب أوروبا[72].

والملاحظ أن وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى رئاسة جمهورية روسيـــا الاتحادية جلب معه سياسة الانتقال من الأقوال إلى الأفعال على صعيد العلاقات مع دول منطقة القــوقـاز واسـيا الـوسطى، في إطار وجهة نظر تقول بضرورة بناء روابط سياسية واقتصادية مع دولها، وقد أعطى بوتين دول القــوقـاز واسـيا الـوسطى الأولوية من حيث الاهتمام، إذ جاءت أوروبا في الترتيب الثاني بعد القــوقـاز واسـيا الـوسطى في وثيقة السياسية الخارجية الروسية[73].

وقد أعلن الرئيس بوتين عن رغبته في بناء علاقات شراكة وتعاون مع دول الاتحاد السوفيتي السابق تقوم على المصالح المشتركة، وتستند إلى المشتركات التاريخية واللغوية، وتشابك المصالح والأعراق وغيرها من المشتركات[74].

وهكذا اتجهت روسيـــا إلى تمتين علاقاتها مع الجمهوريات السوفيتية السابقة في القــوقـاز واسـيا الـوسطى، وإعطاء الأفضلية للتوجه الأوراسي في دول الاتحاد السوفيتي السابق، والتي اصطلح على تسميتها بدول (الخارج القريب، وخصوصاً دول الحزام الجنوبي في القــوقـاز واسـيا الـوسطى)[75].

وتحاول روسيـــا أن تشكل أنموذجاً يستولي على اهتمام دول المنطقة، وفي هذا السياق تمكنت شركات الكهرباء والمنتجات الغذائية الروسية من مدّ نطاق أسواقها إلى دول القــوقـاز واسـيا الـوسطى، وخلال السنوات الماضية تدفق الملايين من سكان تلك المناطق إلى روسيـــا للعمل، إذ يقدر عدد العاملين الأذربيجان في روسيـــا أكثر من مليوني عامل[76].

ومن هذا المنطلق تحظى مصادر الطاقة بأهمية خاصة لدى روسيـــا، إذ تسعى إلى الحصول عليها، وحمايتها بقوة، وفي هذا الإطار وقَّعت روسيـــا في 15 أيار/مايو 2007 اتفاقية مهمة للغاز مع تركمانستان وكازاخستان تحتكر بموجبها روسيـــا حتى عام 2028 غاز تركمانستان التي تمتلك اكبر احتياطي من الغاز في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بعد روسيـــا، وتضمنت الاتفاقية إصلاح وإعادة بناء أنبوب الغاز القديم الذي يمتد من تركمانستان عبر كازاخستان إلى ساحل بحر قزوين، وصولاً

إلى روسيـــا، كما تضمنت الاتفاقية بناء خط أنابيب جديد موازٍ له، تصل طاقته إلى (10) مليارات متر مكعب، وقد تم إنجازه في عام 2010[77].

وفي السياق نفسه، أتت زيارة الرئيس (فلاديمير بوتين) إلى طاجكستان في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2009، حيث أجرى محادثات مع الرئيس الطاجيكي (إمام علي رحمن)، وجرى التوقيع بحضور الرئيسين على اتفاقية يتم بموجبها تمديد وجود القاعدة العسكرية الروسية على الأراضي الطاجيكية لمدة ثلاثين عاماً (حتى عام 2042)، ومذكرة إعلان نوايا حول التعاون في مجال الهجرة تعني بصورة أكثر دقة، تقديم موسكو تسهيلات للعمالة الطاجيكية الوافدة إلى روسيـــا الاتحادية[78].

كما قام الرئيس بوتين بالخطوة نفسها في جمهورية أخرى في آسيا الوسطى تريد الولايات المتحدة الإبقاء على قاعدة عسكرية فيها، هي جمهورية قيرغيزستان التي زارها في 19 أيلول 2013، حيث تم التوقيع بحضوره وحضور نظيره القيرغيزي على اتفاقية حول الشروط القانونية لبقاء القاعدة العسكرية الروسية على الأراضي القيرغيزية، وتسوية مديونية قيرغيزستان لروسيـــا الاتحادية[79].

أما جمهورية كازاخستان، فإن تعزيز تعاون روسيـــا العسكرية معها هو تحصيل حاصل نظراً إلى طبيعة العلاقات الاستراتيجية التي تجمع بين البلدين، وقد أدركت موسكو أخيراً أن علاقتها بدول القـــوقاز واســيا الـوسطى يجب أن يعاد فيه النظر، بحيث يتم إعطاء عناية أكثر للترغيب على حساب الترهيب[80]، حيث تعمل موسكو على تقديم الضمانات التالية لهذه الدول:

1. مساندة الأنظمة الحاكمة في آسيا الوسطى في مقاومة الإرهاب والحركات الإسلامية المسلحة، وتنظيم شبكة إقليمية لجمع المعلومات والتنسيق الاستخباراتي لإجهاض أي أنشطة حركية للجماعات الإسلامية المتطرفة.

2. حماية حدود هذه الدول مع ضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلاً، وتوقيع عدد من معاهدات الدفاع المشترك في الوقت نفسه.

3. ضمان عدم اختراق مؤثرات خارجية "شرق أوسطية" من جماعات أو أفراد غير مرغوب فيهم من دول العالم العربي.

4. تسويق المنتجات النفطية في الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الروسية، وفتح الأسواق الروسية أمام الأيدي العاملة المهاجرة من دول آسيا الوسطى[81].

وفي المقابل، أدركت دول آسيا الوسطى أن عليها أن تقدم لموسكو الضمانات التالية:

1. الاستمرار في تمكين روسيـــا الاتحادية من اتخاذ أراضي آسيا الوسطى مركزاً لإطلاق المركبات الفضائية، ومراقبة الأسلحة الاستراتيجية، والإشراف على محطات الطاقة النووية.

2. عدم إدخال طرف (ثالث) في العلاقات بينها وبين موسكو، والحفاظ على التنسيق والمتابعة العسكرية مع موسكو وبكين، وفي الوقت نفسه تسهيل إقامة القواعد العسكرية، وتقديم التسهيلات الحربية للقوات الروسية.

3. التعاون في مجال الطاقة، واستثمار ثروات بحر قزوين، وتأمين نقل النفط عبر الأنابيب الروسية[82].

وبدورها، أبدت روسيـــا، ومازالت تبدي اهتماماً كبيراً بالقوقاز، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً. أما دول القوقاز، فإنها باستثناء أرمينيا، لديها مواقف عدائية، أو متحفظة على الدور الروسي في الإقليم، فجورجيا تعاني من دعم روسيـــا لانفصل ثلاثة أقاليم عنها، وهي ذات أهمية جيواستراتيجية، ولم تتمكن من إرجاع إلا إقليم واحد في الجنوب الغربي (إقليم أدجاريا). أما أذربيجان فتتحفظ على الدعم الروسي المفتوح لأرمينيا التي تحتل أراضيها في "كارباخ" وما حولها. وفي الوقت نفسه تفتح جورجيا وأذربيجان أذرعها للتعاون مع قوات الناتو، وتسعى للحصول على عضويته[83].

ولأن سعي روسيـــا الاتحادية لتوسيع مجال نفوذها في القوقاز، يعني تقليص مجال نفوذ دول أخرى، وعلى رأسها تركيا والولايات المتحدة، عملت تركيا على تطوير سياساتها في المنطقة. ولهذا قامت بتأسيس (منتدى الاستقرار والتعاون) في القوقاز بعد الحرب الروسية الجورجية في عام (2008)[84].

وتتداخل سياسة تركيا إزاء القـــوقـاز واســيا الـوسطى في جزء كبير منها مع علاقاتها مع روسيـــا، وقد أدركت تركيا –مستفيدة من تجارب الماضي ودروسه- بضرورة عدم إبعاد روسيـــا أو المساس بمصالحها الحيوية في القـــوقـاز واســيا الـوسطى وعدم الدخول في الصراع القديم، وخلق نوع من التعاون الروسي التركي في المنطقة[85].

خاصة أن جمهوريات القـــوقـاز واســيا الـوسطى، تُدّ بالنسبة إلى تركيا خياراً بديلاً عن منطقة الشرق الأوسط نظراً لكونها أكثر استقراراً، ولامتلاكها احتياطاً معقولاً من الطاقة، ولقربها النسبي من أوروبا، ولما كانت تركيا تشكل حلقة وصل بين أوروبا وآسيا الوسطى، فقد سعت لتكون نقطة آمنة لعبور الطاقة من آسيا الوسطى وأذربيجان نحو أوروبا. ولذلك بنت تركيا علاقاتها على قاعدة التعاون مع القوة الكبيرة المؤثرة في هذه المنطقة وهي روسيـــا، وجعلها شريكاً في الاستراتيجية التركية لالقـــوقـاز واســيا الـوسطى، كما تخلت السياسة التركية الجديدة عن البعد القومي المتمثل في السعي إلى توحيد العالم التركي "من الأدرياتيكي إلى سور الصين"[86].

فروسيـــا لا تزال تتمتع بقوة هائلة، وبنفوذ كبير في جمهوريات آسيا الوسطى، وقد عملت على مأسسة هذا النفوذ عبر تأسيس "كومنولث" يضم معظم جمهوريات آسيا الوسطى، بهدف تحجيم أي دور إقليمي لتركيا، كما إن هناك سعياً روسيـــا لتحجيم الحلم التركي بالتحول إلى نقطة عبور الطاقة نحو أوروبا، عبر إعادة مد خطوط الطاقة عبر الأراضي التركية، ومحاولة إيجاد مسارات بديلة لها خارج الأراضي التركية، ذلك أن مرور هذه الخطوط عبر الأراضي التركية، يعزز من مكانتها الجيوسياسية على حساب المكانة الروسية[87]، إذ تقدر العائدات السنوية التي تحصل عليها تركيا إذا تم نقل النفط والغاز عبر أراضيها بما يقارب المليار دولار سنوياً، فضلاً عن أن ذلك يزيد من تطور علاقاتها[88]، وتعزيز مكانتها بين دول القـــوقـاز واســيا الـوسطى، وكذلك مع المجموعات الإسلامية فيها، في مواجهة نفوذ روسيـــا، وتطور النفوذ الإيراني، علماً أن "الجامعة التركية" ونشاطها الذي يعيد التذكير بطموحات الأمة الطورانية الكبرى تثير قلق موسكو، خوفاً من إقامة تحالف بين الشعوب باللغة التركية[89].

ذلك أن تركيا مرشحة بنظر موسكو لممارسة دور محوري في الأمن الإقليمي لمنطقة القـــوقـاز واســيا الـوسطى بسبب الروابط الثقافية (القومية والدينية) معها، وكذلك بسبب تطورها الاقتصادي ونموذجها السياسي؛ وبالتالي، سيبقى النموذج التركي في بناء العلاقات مع دول المنطقة نموذجاً يقوم على محاولة توظيف الموقع التركي لعلاج مشكلة الانحباس الجغرافي لدول القـــوقـاز واســيا الـوسطى، من خلال أنابيب نقل النفط والغاز إلى الموانئ التركية ومنها إلى الأسواق العالمية[90].

وكما أوضح "داود أوغلو" في كتابه "العمق الاستراتيجي"، فإن تركيا ترغب في أن تتحول إلى نقطة تقاطع، ومحطة لتصدير النفط والغاز من القـــوقـاز واســيا الـوسطى إلى أوربا الغربية[91]. في المقابل إن الرغبة الروسية بالسيطرة على النفط والغاز في آسيا الوسطى، وخوفها من خطي القوقاز ونابكوكو اللذين ترى فيهما خطراً جيوسياسياً على مصالحها، يضعها مع تركيا على طرفي نقيض[92].

والجدير بالذكر، أنه ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال دول آسيا الوسطى ودول القوقاز الغنية بالنفط، تزايدت أهمية خطوط أنابيب النفط والغاز بالنسبة للروس وللغرب، وقد تجلى ذلك في التنافس المرير بين روسيـــا وتركيا للوصول إلى مصادر الطاقة في آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين[93].

فعملت تركيا، وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، على وضع خطط لخلق بدائل عن خطوط الإمداد، وتجنب المرور في الأراضي الروسية، كي لا تتحكم روسيـــا في هذه الإمدادات لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية، وما فاقم من حدة التوتر بين موسكو وأنقرة هو إنشاء خط (باكو-تبليسي-جيهان التركي) الذي كان الهدف منه هو التخلص بأي ثمن من وصاية المعابر الروسية[94].

لقد دعمت الولايات المتحدة وبقوة سياسة تركيا في القوقاز، وتحديداً في جورجيا التي برز دورها كممر آمن محتمل لخطوط النفط والغاز لتجنب المرور في الأراضي الروسية، كما سعت واشنطن إلى زيادة تأثيرها في جورجيا عن طريق دعم نظام موالٍ لها، فعملت روسيا على التصدي للنفوذ الأمريكي في تلك المنطقة، وقد ساهم ذلك في توتير الأجواء، ونشر الاضطراب السياسي والعرقي بين تبليسي وسكان إقليمي أوسيتا الجنوبية وإبخازيا الموالين لموسكو، واستغلت روسيا تحرشات جورجيا لرد الصاع صاعين عسكرياً[95].

فكانت حرب القوقاز التي اشتعلت بين روسيا وجورجيا لتقدم فرصة مثالية للدبابات الروسية كي تدهس في طريقها أنابيب الغاز التي شُقَّت ضمن مشروع نابوكو لتعطي إشارة بالغة للممولين الأوروبيين بأن بقاء القوات الروسية في "أوسيتيا" الجنوبية و"إبخازيا" يجعل هذا الخط عرضة للتهديد الروسي، وكان من أكثر مشاهد تلك الحرب ما قامت به فرقة عسكرية روسية من السيطرة على إحدى محطات الغاز في القطاع المنظر وصله بخط "نابوكو" الموعود[96].

وكما يبدو، فإن روسيا تحسن إدارة توريد الغاز إلى القارة الأوروبية، وإبقائها تحت نفوذها الاقتصادي، فشركة "غاز بروم" تتعامل مع مورّدي الغاز في آسيا الوسطى وقزوين بأسعار السوق التنافسية، ومن ثم ليست هناك أسعار مجحفة بالمردين، الأمر الذي سيدفع بهذه الدول إلى تصدير خاماتها عبر "غاز بروم" وشبكة الأنابيب الروسية الحالية والمستقبلية من دون المغامرة مع تركيا ذات المشروعات التي يكتنفها كثير من الصعوبات، كما إن الدول الأوروبية تدرك أن التقليص من تأثير روسيا على أمن الطاقة بدعمها للمشروعات التركية، يعطي في الوقت نفسه لتركيا أوراق ضغط مستقبلية على الواقع الأوروبي، وأهمها فرض شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[97].

وأمام هذه المعطيات، وجدت الولايات المتحدة في تركيا أداة واعدة لتنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى منع مرور خطوط الأنابيب عبر أراضي روسيا، وإلى تقليص الاعتماد على نفطي روسيا وإيران، ومن ثم إنهاء السيطرة الروسية على إمدادات النفط القادم من القوقاز واسيا الوسطى، وبالتالي إضعاف نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة. وهكذا لعبت السياسة الأمريكية دوراً رئيساً في جعل خط (باكو-تبليسي-جيهان) يسلك هذا الطريق بدلاً من بلوغ ميناء نوفورسيك الروسي، أو السواحل الإيرانية الخليجية الأقصر طولاً؛ حيث رضخت الشركات الغربية للضغوط الأمريكية[98].

والواقع، أن تأثير العامل الأمريكي على الدورين الروسي والتركي في منطقة القوقاز واسيا الوسطى يتجه ليكون أكثر عمقاً انطلاقاً من حقيقة أن الولايات المتحدة أخذت تمارس سياسة احتواء جديدة، تستهدف التقليل من نفوذ موسكو على مجموعة الدول المستقلة حتى الحد الأدنى، وإبعاد روسيا عن البحار الدافئة لاسيما الأسود وقزوين، كما تستهدف منع روسيا من الحصول على ممرات إلى البحار الدافئة، وكذلك حرمان موسكو من ممتلكاتها الإسلامية في القوقاز واسيا الوسطى، وبالتحديد طريق النفط (طريق الحرير الجديد)[99].

وقد أعطت الولايات المتحدة تفضيلها لخط أنابيب (باكو-تبليسي-جيهان) لأنه يمر عبر دول مؤيدة للولايات المتحدة، وكذلك لأنها ترى أن تركيا يمكن أن تقوم بدور أساسي في الإقليم وهي كحليف للناتو، ويمكن أن يوازي نفوذها النفوذ الروسي والإيراني في المنطقة، ومن حيث إضعاف علاقة دول القوقاز واسيا الوسطى عن روسيا اقتصادياً إن لم يكن فصلها عنها نهائياً مع إمكانية جعل أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان منافسين أقوياء لتصدير النفط والغاز في الأسواق العالمية، وبالتالي سيزداد دورهم كلما تزايد الدور التركي[100].

الخاتمة

على الرغم من أن كل الصراعات والتنافس الموجود في المنطقة، إلا أنه لا يمكن لأحد تجاهل الدور الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز بوصفها قوة حقيقية، وطرفاً فاعلاً في المنطقة، خاصة مع عودة روسيا للعب دور فاعل في شؤون المنطقة، هكذا اتضحت معالم التنافس الروسي التركي؛ حيث بدأ كل

طرف يعمل على إعادة صياغة شبكة علاقاته الإقليمية والدولية على نحو يخدم تحقيق مصالحه في المنطقة.

الهوامش

(1) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الاسلامي، ترجمة مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، 2009، ص 120 . كذلك ينظر: راسم أوزان كوتاهيلي، البيانات الانتخابية لحزب العدالة والتنمية والاتراك البيض، صحيفة الصباح التركية، ترجمة موقع ترك بريس، 2015/10/7، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الاقتباس 2019/9/10، على الرابط http://www.turkpress.co/node/13419 .

(*) السيل التركي: مشروع لبناء خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي من روسيا الى تركيا ومن ثم الى دول اوربا مروراً بالبحر الاسود الى البر التركي لينتهي عند الحدود التركية اليونانية، حيث يفترض اقامة مستودعات ضخمة للغاز ومن توريده الى المستهلكين في شرق اوربا ووسطها، للمزيد ينظر: موقع موسوعة الجزيرة، 2016/2/13، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة 2016/8/28، على الرابط: http://www.aljazeera.net/enclopedia.

(2) معمر فيصل خولي، مصدر سبق ذكره، ص30-48.

(3) تركيا وتحديات الطاقة المقبلة، موقع نون بوست، 2015/12/30، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة 2019/8/28، على الرابط: http://www.noonpost.net.

(4) ممدوح عبد المنعم، مصدر سبق ذكره، ص283.

(5) تركيا وتحديات الطاقة المقبلة، مصدر سبق ذكره.

(6) جاردي اوزدمير، تركيا ولعبة الطاقة المعقدة، موقع نون بوست، 2014/11/11، شبكة المعلومات الدولية، تاريخ الزيارة 2019/8/28، على الرابط: http://www.noonpost.net,

(7) جاردي اوزدمير، مصدر سبق ذكره.

8

(9) بشير عبد الفتاح، السياسة الخارجية التركية وقضية تأمين الطاقة ، مجلة السياسة الدولية، العدد182، المجلد45، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، اكتوبر 2010، ص118.

(2) "Turkey's Energy Strategy", Republic Turkey, MFA, 2009, available at: http://www.mfa.gov.tr/turkey_energy_strategy.en.mfa.

(1) Bill Clinton, "A National Security Strategy for A New Century", The White House, Washington, D.C, October 1998, p.41, and also: Bill Clinton, "A National Security Strategy for A Global Age", The White House, Washington, D.C, December 2000, p.60.

(2) Ahmet Davutoglu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007", Op., Cit, pp. 91-92.

(1) "Turkey-Israel Agree to Start Works on Pipeline Project", Hurriyet Daily News, 3 April 2009.

(14) محرم اكشي، مصدر سبق ذكره، ص197.

(15) موريال ميراك وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص152-153.

(16) عماد يوسف قدورة، مصدر سبق ذكره، ص9-10.

(*) نابوكو: هو خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركيا الى النمسا عبر بلغاريا ورومانيا والمجر، الخط سيجري من ارضروم في تركيا الى باومكارتن ان درماش وهي مركز رئيس للغاز الطبيعي للنمسا، ويعتبر البعض ان خط الانابيب هذا هو محاولة لتحويل تجارة الغاز الطبيعي من اسيا الوسطى بعيداً عن المرور عبر روسيا، المشروع مدعوم من الاتحاد الاوربي والايات المتحدة الامركية، وتصف روسيا هذا المشروع بانه مشروع معادي لها، ويصل طول الخط نابوكو الى (30300 كم) وتصل طاقة الضخ فيه الى (31 مليار متر مكعب سنوياً)، للمزيد ينظر: موقع موسوعة المعرفة، على الرابط: http://www.marefa.org/index.php.

(17) تسفي ماغين، روسيا في الشرق الاوسط (سياسة في امتحان)، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013، ص54.

(18) جرهام فولر، مصدر سبق ذكره، ص188.

(19) موريال ميراك وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص158.

(20) المصدر نفسه.

(21) طارق محم ذنون الطائي، العلاقات الامريكية – الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد 2012، ص210.
(22) لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص286.
(23) معمر فيصل خولي، مصدر سبق ذكره، ص52.
(24) article from convention regarding the refime of the straits signed at montreux, july 20th, 1936, vessels of war belonging to non (24) blck sea powers shall no remain in the black sea more than twenty – one days, whatever be the object of their presence.
(25) عقيل سعد محفوظ ، مصدر سبق ذكره ، ص 291.
(26) الازمة الدبلوماسية بين تركيا وروسيا النتائج والابعاد ، موقع الجزيرة نت ، 16\9\2008 ، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الزيارة 29\8\2019 ، على الرابط www.aljazeera.net .
(27) ينظر : محرم اكشي، مصدر سبق ذكره ، ص 203.
(28) طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية، مرجع سابق، ص202.
(29) المرجع نفسه، ص203.
(30) عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة (فرصها وقبولها)، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007، ص139-140).
(31) سعد السعيدي، "تداعيات الأزمة الجورجية، مرجع سابق، ص100.
(32) عاطف السعداوي، "آسيا الوسطى والقوقاز-تواجد أمريكي تراجع روسي مد استقلال شيشاني"، حولية أمتي في العالم، العدد (5)، 2001-2002، ص133.
(33) سعد السعيدي، "تداعيات الأزمة الجورجية، مرجع سابق، ص34.
(34) علي الراوي، الرهانات النفطية والأمنية في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2005، ص127-128).
(35) عمرو كمال حمودة، "النفط في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة السياسة الدولية، الأهرام، العدد (164)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان/أبريل، (2006)، ص50-51.
(36) توفيق المدني، التوتاليتارية الجديدة والحرب على الإرهاب، (دمشق: اتحاد الكتّاب العرب، 2003، ص186).
(37) محمد سلمان القضاة، القواعد العسكرية الأمريكية في آسيا الوسطى، الجزيرة نت، 2002/1/19، على الرابط: www.aljazeera.com تاريخ الزيارة: 2016/8/25.
(38) المرجع نفسه، ص38.
(39) عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، مرجع سابق، ص122.
(40) حسام سويلم، "القواعد العسكرية في آسيا الوسطى"، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (2006)، ص83.
(41) إبراهيم عرفات، "آسيا الوسطى...، مرجع سابق، ص125.
(42) حميد شهاب أحمد، "التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية لآسيا الوسطى"، مجلة دراسات سياسية دولية، العدد (1)، جامعة بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر، (2004)، ص24-25.
(43) جمال علي زهران، الحركة الإسلامية في الصين (التطور والآفاق)، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2005، ص109).
(44) المرجع نفسه، ص148.
(45) نجم حذفاني، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون، أطروحة دكتوراه، (الجزائر، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية في العلاقات الدولية، 2011، ص54).
(46) المرجع نفسه، ص55-56.
(47) لزهر وناسي، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وانعكاساتها الإقليمية بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2006، ص102-103).
(48) عاصف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، ص80.
(49) عمرو كمال حمودة، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سابق، ص50.
(50) المرجع نفسه، ص51.
(51) لزهر وناسي، الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص103.
(52) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص280.
(53) المرجع نفسه، ص281.
(54) ميشيل يمين، "العلاقات الروسية-الإيرانية"، مجلة شؤون الشرق الأوسط، بيروت، ربيع (2004)، ص79.

(55) ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا، مرجع سابق، ص491.
(56) صافيناز محمد أحمد، "ثروات بحر قزوين، تنافس دولي في وسط آسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد (159)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (2005)، ص179.
(57) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص283.
(58) صافيناز محمد أحمد، "ثروات بحر قزوين، مرجع سابق، ص180.
(59) حسن دلي خورشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة)، (بيروت: منشورات الحلبي، اتحاد الكتّاب العرب، 1999، ص33-34).
(60) حسن دلي خورشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص81.
(61) محمد ياسين خضير الغريري، الدور الأمريكي في سياسة تركيا، مرجع سابق، ص162.
(62) إبراهيم عرفات، "تطورات آسيا الوسطى وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط" قضايا استراتيجية، العدد (14)، السنة (3)، دمشق، 1998، ص9.
(63) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص289.
(64) محمد حرب، الإسلام في آسيا الوسطى والبلقان، مرجع سابق، ص34.
(65) هي منظمة دولية أوراسية مكونة من 12 جمهورية سوفيتية سابقة، ومقرها في روسيا البيضاء، وتتكون من (روسيا، وبيلاروسيا، وأوكرانيا، ومولدوفا، وجورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وتركمانستان، وأوزبكستان، وكازاخستان، وطاجكستان، وقرغيستان)، والرابطة ليست مجرد تنظيم رمزي بحت، وإنما هي منظمة تعد بتعاون متميز يشتمل مجالات التجارة والتمويل والقوانين والأمن، وقد تأسست هذه المنظمة 8 كانون الأول/ديسمبر عام 1991 بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، على الموقع: www.turkey_post.net/p_172808، تاريخ الزيارة: 2017/1/1.
(66) وسيم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره، ص97.
(67) محمد نعماني، "آسيا الوسطى والقوقاز والصراع القائم في العالم"، الحوار المتمدن، العدد (4245)، 17 تشرين الأول 2013.
(68) لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص267.
(69) إبراهيم عرفات، "آسيا الوسطى... التنافس الدولي في منطقة مغلقة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (167)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (2007)، ص13.
(70) المرجع نفسه، ص14.
(71) سعد عبد المجيد، "أهداف ومرتكزات الاستراتيجية التركية في القوقاز"، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (1999)، ص668.
(72) عاطف معتمد عبد الحميد، "أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين"، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (2006)، ص76،
(73) وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق، ص103.
(74) أحمد سيد حسين، دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة، مرجع سابق، ص320.
(75) عماد جاسم محمد، العلاقات الروسية-التركية بعد عام 1991، مرجع سابق، ص104.
(76) طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2005، ص206).
(77) أسامة مخيمر، الطاقة والعلاقات الروسية في آسيا، مرجع سابق، ص92.
(78) وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق، ص109.
(79) المرجع نفسه، ص111.
(80) عاطف معتمد عبد الحميد، "روسيا في آسيا الوسطى"، مجلة السياسة الدولية، العدد (170)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص82.
(81) عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا في آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص83.
(82) وسيم خليل قلعجية، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، مرجع سابق، ص112.
(83) عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا في آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص91.
(84) لمى مضر الإمارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص213-214.
(85) محرم أكشي، آسيا الوسطى والقوقاز: تأمين جسور الطاقة، في كتاب: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط1، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010، ص200).
(86) بكر محمد رشيد البدور، المكانة الإقليمية لتركيا، مرجع سابق، ص226.
(87) بكر محمد رشيد البدور، المكانة الإقليمية لتركيا، مرجع سابق، ص228.
(88) أحمد نوري النعيمي، العلاقات التركية الروسية-دراسة في الصراع والتعاون، ط1، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص212).

(89) ألكسندر دوغين، أسس الجيوبوليتيكا "مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي"، ط1، ترجمة: عماد حاتم، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004، ص67).
(90) محمد حرب، الإسلام في آسيا الوسطى والبلقان، ط2، (بيروت: دار البشائر الإسلامية، 2005، ص34).
(91) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص104.
(92) سوريال ميراك وآخرون، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى، مرجع سابق، ص159.
(93) سوريال ميراك وآخرون، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى، مرجع سابق، ص160.
(94) عاطف معتمد عبد الحميد، روسيا في آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص84.
(95) ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مرجع سابق، ص244.
(96) عاصف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، ص82.
(97) عاصف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، ص83.
(98) عماد جاسم محمد، العلاقات الروسية-التركية بعد عام 1991، مرجع سابق، ص120.
(99) عبد الباري عطوان، "الانتشار العسكري الأمريكي وآفاق الصراع السياسي داخل آسيا الوسطى"، صحيفة القدس العربي، 11 نيسان/أبريل 2007، ص5.
(100) عمر ياسين، "الأمن والجغرافية السياسية في أوراسيا ما بعد السوفيتية"، مجلة قراءات استراتيجية، العدد (4)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان/أبريل 2002، ص7.